



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2016



سلطان النجيم

النجيم: أشكر وجهاء وأبناء شمر على ما وجدته من دعم

عبر النائب السابق مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة سلطان النجيم عن خالص شكره واعتزازه على الحضور الكثيف لقبيلة شمر ووجهاء القبيلة خلال الاجتماع الذي دعا اليه مساء امس الاول، للتحديث حول انتخابات مجلس أمة 2016. وقال النجيم في تصريح له «أشكر أبناء القبيلة فردا فردا ووجهاءها على ما وجدته من دعم خلال الاجتماع للترشح في انتخابات مجلس أمة 2016 بالدائرة الرابعة». وأضاف النجيم عملت بكل جهد وأخلاص في المرحلة السابقة بخدمة أبناء الدائرة، والرصيد الذي خرجت به هو محبة ودعم أبناء القبيلة وأبناء الدائرة الذي أضعه تاجا على رأسي، متعهدا بأن يستمر كما عهدوه مدافعا عن حقوقهم. مؤكدا أن المرحلة المقبلة تتطلب تضامنا الجهود وتغليب المصلحة الوطنية في ظل الأوضاع الإقليمية التي تشهدا المنطقة والتحديات الأمنية.



صالح عاشور

عاشور: سأعمل على تشكيل كتلة نيابية تحمي المكتسبات الشعبية للمواطن

المواطن وهذا ما فقدناه في المجلس السابق. وأضاف: لقد قمنا بعدة محاولات لتشكيل كتلة سياسية متجانسة بالمجالس السابقة لكننا لم نتوفق في ذلك ولذا إن وصلنا للبرلمان سنقوم بكل عزيمة وإصرار بإحياء الكتل النيابية ونعمل على تشكيل كتلة نيابية تهدف إلى حماية المكتسبات الشعبية للمواطن ومنع المساس بمصالحهم كما يهدف للتوجه الحكومي.

قال مرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح أحمد عاشور إن أحد الأسباب الرئيسية في ضعف المجلس السابق مجلس 2013 هو غياب الكتل السياسية، حيث هذه الكتل تعمل على تقوية البرلمان وتقوم على متابعة أداء الوزراء ومحاسبتهم في حالة وجود قصور في عدم تطبيق القانون أو وجود تجاوزات مالية، وكذلك هذه الكتل غالبا ما تكون لديها رؤى سياسية مختلفة ترتبط بمصلحة

بدر الخرينج: غايتنا إعلاء شأن البلاد وإعادتها عروسا لمنطقة الخليج

لم يطالبوا به، مؤكدا أنه ليس من مهمة النائب أن يصفق لكل وزير أو مسؤول، ولا أن يصوت بالموافقة على كل ما يعرض عليه دون دراسة وتمحيص، بل من واجبه نحو ناخبيه ونحو الأمة أن يقبل ما تقبله وأن يرفض ما ترفضه فهو صوتها الناطق باسمها الناقل لآمالها، فلا بد أن يكون امينا لأن ناخبيه هم الذين أوصلوه إلى البرلمان، ولولا أصواتهم ما عرف طريقه إلى المجلس.

المواطن بعيدا عن الترهات فنعم ألف نغم لهذه المعارضة البتة. وتعليقا على أداء مجلس 2013 قال: إن معظم أعضاءه جاءوا للتكسب وتحقيق المصلحة الخاصة دون النظر إلى إعلاء مصلحة المواطن ووضعها فوق كل اعتبار، فالمرشح كان أشبه بجسر حكومي تعبر عليه قوانين تسم جيب المواطن وعلى رأس هذه القوانين قانون زيادة أسعار الكهرباء والماء وزيادة أسعار البنزين مما ترتب عليه زيادة أسعار السلع والخدمات. ودعا الخرينج جموع الناخبين إلى التروي في اختيار ممثلهم تحت قبة عبدالله السالم لأن حسن الاختيار هو الخطوة الأولى لبناء مؤسسة تشريعية تقوم بادوارها على أكمل وجه.

قال مرشح الدائرة الخامسة بدر الخرينج تعليقا على عودة المعارضة إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية بعد المقاطعة اعتراضا على نظام الصوت الواحد: إن الكويتيين جميعا سواء كانوا مؤيديين أو معارضين ينطلقون من نقطة واحدة وأساس واحد هو حب الكويت وإعلاء مصلحتها فوق كل المصالح. ومضى يقول: وتتعدد الاتجاهات والأفكار وتنشعب الرؤى ووجهات النظر لكنها جميعا تهدف إلى غاية واحدة هي إعلاء شأن البلاد وإعادتها عروسا لمنطقة الخليج كما كانت في القرن العشرين.



بدر الخرينج

وأضاف الخرينج إن مجلس الأمة يقوى ويزيد إنتاجه كلما تنوع أعضاؤه بالتنوع في أي شيء دليل الصحة والقوى وليس عنوانا على الضعف والمرض. وأضاف أن الديمقراطية بمعناها الحقيقي لا تحجز على رأي ولا تضار أي وجهة نظر، لكن إذا كانت مشاركة المعارضة في الانتخابات لتنفيذ أجدات خاصة لتأجيل الحياة السياسية وعدم تقديم ما يصب في صالح المواطن في أي معارضة وأهمية جاءت لتهدم وتفسد، أما إذا كانت المعارضة تهدف إلى مصلحة

أو 3، لأن القطاع التجاري لن يتحمل رسوم الكهرباء بل سيجعلها على المواطن، وهذا الأمر سيحقق في الواقع في مطلع 2017 حينما يسري القرار، علما أن وزارة التجارة خفية لا نعلم إن كانت هناك وزارة تجارة تراقب الأسعار أو لا، مجرد تصريحات لكن في الواقع لا نرى سوى بعض التجار يتسابقون على رفع أسعار السلع والمواد دون رادع من وزارة التجارة. وتطرق النصار إلى قانون المناقصات: من المؤسف أن ثروة الكويت تبتد من باب المناقصات المليارية في ظل وجود قانون المناقصات المعيب، حيث مشاريع تطرح في دول خليجية بأسعار أقل وفي الكويت عطاءاتها ومناقضاتها «ببل أضعافها». واستغرب النصار من سحب الجناسي وعدم وجود معارضة من جانب أي عضو من أعضاء المجلس السابق! لماذا لا تتم مناقشة هذا الأمر في مجلس الأمة؟ ولماذا لا يطرح للمناقشة؟ مستغربا من التلميح التي تصدر عن طريق الصحافة بأن هناك كشفا بالمناقصات سيتم سحب جناسيها، ما يؤدي إلى نزاع الولاة من المواطن الكويتي.

فستضعف هذه السلعة مرتين أو 3، لأن القطاع التجاري لن يتحمل رسوم الكهرباء بل سيجعلها على المواطن، وهذا الأمر سيحقق في الواقع في مطلع 2017 حينما يسري القرار، علما أن وزارة التجارة خفية لا نعلم إن كانت هناك وزارة تجارة تراقب الأسعار أو لا، مجرد تصريحات لكن في الواقع لا نرى سوى بعض التجار يتسابقون على رفع أسعار السلع والمواد دون رادع من وزارة التجارة. وتطرق النصار إلى قانون المناقصات: من المؤسف أن ثروة الكويت تبتد من باب المناقصات المليارية في ظل وجود قانون المناقصات المعيب، حيث مشاريع تطرح في دول خليجية بأسعار أقل وفي الكويت عطاءاتها ومناقضاتها «ببل أضعافها». واستغرب النصار من سحب الجناسي وعدم وجود معارضة من جانب أي عضو من أعضاء المجلس السابق! لماذا لا تتم مناقشة هذا الأمر في مجلس الأمة؟ ولماذا لا يطرح للمناقشة؟ مستغربا من التلميح التي تصدر عن طريق الصحافة بأن هناك كشفا بالمناقصات سيتم سحب جناسيها، ما يؤدي إلى نزاع الولاة من المواطن الكويتي.

الكويت لا تستغني عن البنزين، فكيف يتم رفع البنزين دون أن يبدي المجلس السابق معارضة حقيقية ضد هذا القرار؟ مؤكدا أن بعض التجار والنواب في المجلس السابق عملوا حيلة على الشعب الكويتي، وذلك عندما قدمت الحكومة قانونا لرفع رسوم الكهرباء على السكن الخاص والاستثماري والتجاري ليقوم أعضاء مجلس الأمة بالضغط على الحكومة والغاء رفع رسوم الكهرباء على السكن الخاص، ويبقى على الاستثماري والتجاري، وهذه حيلة، وذلك لما أقروا القانون خرج أعضاء مجلس الأمة على الشعب الكويتي يبشرونه بأن قطاع السكن الخاص لن يمس برفع رسوم الكهرباء، ولكن الصحيح والحقيقة هذه حيلة لن تنطلي على الشعب الكويتي، والكل يعلم أن السلع وجميع المواد والمشترية ما تباع في السكن الخاص، أين تباع؟ تباع في التجاري والاستثماري، وهناك مثال بسيط هو أن الجمعيات التعاونية رفعوا رسوم الكهرباء على التجاري من فلسين إلى 25 فلسا، يعني الضعف 12 مرة، فلما نتجه إلى الجمعيات التعاونية أو الجمعيات لشراء هذه السلعة

قال مرشح الدائرة الرابعة خليل النصار الشمري: إن المجلس السابق فشل في الرقابة والتشريع والمحاسبة وتخلي عن الكثير من مهامه. وأضاف النصار خلال المؤتمر الصحافي الذي أقامه في ديوانه بالجهراء بعنوان «قوانين المجلس السابق وأثرها على المجتمع الكويتي»: لقد ساء الوضع السياسي في البلد نتيجة تخلي المجلس عن حماية المواطن من خلال إقراره قوانين سيئة للغاية عصفت بالمواطن الكويتي خصوصا الطبقة المتوسطة، والتي تحوز أكثر من 90٪ من المجتمع الكويتي، ما أثقل ميزانية الأسرة الكويتية. وذكر النصار أن من ضمن القوانين المعيبة التي أقرها المجلس السابق قانون البلدية، حيث تم رفع قيمة مخالفات البلدية على السكن الخاص 20 مرة ضعف المخالفة القديمة، فيما تم خفضها على السكن الاستثماري والتجاري والصناعي، مستغريا من طريقه إقرار القوانين دون النظر إلى كل الجوانب في القوانين!



خليل الشمري

الحكومة والمجلس يتحدثان عن التقشف مع أن ثروة البلد تكفي المواطنين



وعن موضوع رفع أسعار البنزين والكهرباء، قال النصار: إن الكل يعلم أن الصناعات الوطنية في

خلال ندوة «مقارنة بين المجالس النيابية في الكويت» بديوان الوحدة الوطنية

العنزي: ليس للمجلس المنحل ذنب في زيادة سعر البنزين والقانون أقر في عام 95.. والديموقراطية لا تعني الحرب بين السلطتين

من الناحية الرقابية التي طالبت المجلس المنحل بتقديم استجوابات للحكومة بشأن زيادة أسعار البنزين فهذا الأمر لا يدين الوزير المختص لأن القانون أجاز له زيادة السلع والخدمات دون الرجوع لمجلس الأمة وبذلك تعتبر الحكومة استخدمت القانون بطريقة قانونية سليمة وهذا شيء والرفض الشعبي لهذه الزيادة شيء آخر لذلك المجلس لا يملك بهذا الشأن إلا شيئا واحدا وهو تعديل القانون الذي ذكرناه سابقا وبالتحديد تعديل المادة الثانية من القانون التي أجازت للحكومة زيادة أسعار السلع والخدمات بقرار حكومي وهذا هو دور مجلس الأمة الذي يملك بهذا الخصوص.

فقد تعطي الحق للحكومة في زيادة الأسعار دون الرجوع لمجلس الأمة. وبين العنزي أن الحكومة الآن تدعي أنها تعاني من تقشف بسبب العجز المالي مما جعل الحكومة تستفيد من هذا القانون الذي يعطيها الحق في زيادة أسعار السلع، وعليه قامت الحكومة بتقديم قانون زيادة أسعار الكهرباء والماء إلى المجلس المنحل وفقا للمادة الأولى من القانون الذي ذكرناه انفا، أما المادة الثانية من القانون فقد استفادت الحكومة من خلالها بزيادة سعر البنزين بقرار الحكومة دون الرجوع إلى مجلس الأمة، مؤكدا أن الحكومة تستطيع زيادة البنزين بالسعر الذي تريده وهذا الحق الذي أعطاه القانون للحكومة وهذا الخلل الذي وقع فيه نواب مجلس الأمة السابع وهو من يتحمل ما نعاني منه الآن من أن زيادة البنزين بقرار حكومي لا تحتاج إلى الرجوع لمجلس الأمة.



(ماني الشمري)

واختتم العنزي حديثه قائلًا: إن الديمقراطية ليست حربا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وليس من الديمقراطية بشيء مفردات السب والقذف بين النواب أو المرشحين، وأنعتقد أن ما نعيشه ليس ديموقراطية فكل شخص يريد أن يرفض حياته الشخصية على نظام ديموقراطي ولذلك لن نستطيع أن نصل لهذه النظام.

بفانسون فقد نصت على أن السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة والهيئات العامة للدولة يجوز زيادة أسعارها أو تحديد سعرها بقرار من الحكومة. موضحا أن هذه المادة هي الخطيرة

الاقتراحين في اقتراح واحد بقانون الذي الزم الحكومة بعدم زيادة أي سعر لأي سلعة أو أي خدمة عامة إلا بقانون، ولا يحق للحكومة زيادة الأسعار بقرار حكومي، أما المادة الثانية من المقترح

مجلس الأمة في وقتها أحمد السعدون الذي بدوره أحالهما إلى لجنة التشريعية البرلمانية، وقد بحثت اللجنة مدى دستورية الاقتراحين ووجدت أنه لا توجد أي شبهة دستورية حولهما وتم دمج

إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وحين تمت مناقشتهما باللجنة تبين أن المقترحين مخالفان للمادة 134 الخاصة بالضرائب وعليه تمت إحالة هذين الاقتراحين من اللجنة المالية إلى رئيس

أكد الناشط السياسي د.محمد العنزي أن البنزين من السلع الضرورية في الحياة فهو الوقود المحرك لكل تنقلاتنا الحياتية مما جعل زيادة سعر البنزين محل سخط وشد جذب بين المواطنين والمجلس والحكومة بعدما أصدرت الحكومة قرار رفع الدعم عن البنزين دون الرجوع لمجلس الأمة، موضحا أن أزمة البنزين أزمة مفتعلة بسبب أن هناك نصوصا قانونية نص عليها الدستور أعطت الحق للحكومة في زيادة أسعار البنزين.

وقال العنزي خلال الندوة التي أقيمت بديوان الوحدة الوطنية بإدارة الإعلامي سعد المعطش مساء امس الأول: في مجلس الأمة السابع وفي دور انعقاده الثالث عام 1995 تحديدا تم تقديم اقتراحين بقانون كل اقتراح قدم من خمسة نواب، وكان الاقتراح الأول ينص على إعادة النظر في أسعار السلع والخدمات، أما الاقتراح الثاني فقد نص على أنه يجب أن تحدد أسعار السلع والخدمات الخاصة بالانتفاع في المرافق العامة، وقد تم عرض هذه الاقتراحات على مجلس الأمة وأحيلت

بدر السهيل

بدر السهيل أكد الناشط السياسي د.محمد العنزي أن البنزين من السلع الضرورية في الحياة فهو الوقود المحرك لكل تنقلاتنا الحياتية مما جعل زيادة سعر البنزين محل سخط وشد جذب بين المواطنين والمجلس والحكومة بعدما أصدرت الحكومة قرار رفع الدعم عن البنزين دون الرجوع لمجلس الأمة، موضحا أن أزمة البنزين أزمة مفتعلة بسبب أن هناك نصوصا قانونية نص عليها الدستور أعطت الحق للحكومة في زيادة أسعار البنزين.

وقال العنزي خلال الندوة التي أقيمت بديوان الوحدة الوطنية بإدارة الإعلامي سعد المعطش مساء امس الأول: في مجلس الأمة السابع وفي دور انعقاده الثالث عام 1995 تحديدا تم تقديم اقتراحين بقانون كل اقتراح قدم من خمسة نواب، وكان الاقتراح الأول ينص على إعادة النظر في أسعار السلع والخدمات، أما الاقتراح الثاني فقد نص على أنه يجب أن تحدد أسعار السلع والخدمات الخاصة بالانتفاع في المرافق العامة، وقد تم عرض هذه الاقتراحات على مجلس الأمة وأحيلت